



الميزانية السعودية للعام 2024

- أقر مجلس الوزراء السعودي في 6 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2024، وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:
- تقدر الميزانية الإنفاق الإجمالي للعام 2024 بنحو 1,25 تريليون ريال، بزيادة نسبتها 11 بالمائة عن الإنفاق التقديري لميزانية 2023، عندما تم تقدير الإنفاق بنحو 1,13 تريليون ريال. كذلك، ارتفعت التقديرات لميزانية عام 2025 إلى 1,3 تريليون ريال، وهي تفوق بنسبة 15 بالمائة التقديرات التي جاءت العام الماضي. رغم ذلك، تتوقع الجهات المختصة أن يكون هذا الإنفاق التقديري للعام 2024 أقل من الإنفاق الفعلي للعام 2023، والذي قدرت قيمته بـ 1,28 تريليون ريال.
- تتوقع تقديرات الميزانية أن تأتي الإيرادات الإجمالية عام 2024 أقل بدرجة طفيفة (بأقل من 2 بالمائة) عن الإيرادات الفعلية لهذا العام، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض عائدات النفط. ومن المتوقع بعد ذلك انتعاش الإيرادات في السنوات القادمة، لتصل إلى 1,26 تريليون ريال عام 2026. ويتوقع أن يتقلص عجز الموازنة بشكل طفيف للغاية، من 2 بالمائة للناتج المحلي الإجمالي هذا العام إلى 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 (شكل 1).
- في الحقيقة نحن نشك في أن يكون هناك خفض فعلي في الإنفاق عام 2024: فنشاط المشاريع الآن يكتسب زخماً، كما أن فوز المملكة باستضافة المعرض العالمي إكسبو 2030 سيشكل إضافة إلى ذلك الزخم. علاوة على ذلك، تشهد تكاليف مدخلات المشاريع (العمالة والمواد كلها) ارتفاعاً واضحاً، وسيكون من الصعب على الحكومة أن تخفض الإنفاق الرأسمالي العام القادم. فوق ذلك، لا يبدو أن هناك أي حاجة ماسة للقيام بذلك، حيث أن مدخرات القطاع العام والنطاق المتاح للديون كلاهما يعتبر واسعاً.
- باختصار، على الرغم من الانخفاض الذي قرره الميزانية في الإنفاق في العام القادم (مقارنة بهذا)، يبدو أن إجمالي الإنفاق قد زاد. نلاحظ أن تقديرات الموازنة في المدى المتوسط الآن تتضمن عجوزات، على عكس الفوائض التي كانت متوقعة في تقديرات العام الماضي، مما يشير إلى أن أولوية الحكومة المركزية تحولت بعيداً عن موازنة الميزانية باتجاه إنجاز مشاريع وبرامج رؤية 2030. ويعتبر هذا الأمر منطقياً، في ظل حيز المناورة المالي الذي تتمتع بها الحكومة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

جيمس ريف

كبير الاقتصاديين

jreeve@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف 966 11 279-1111

الفاكس 966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

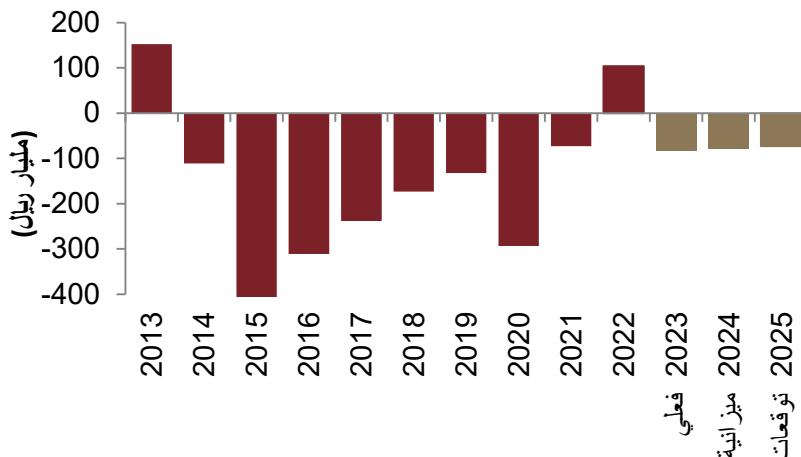
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 / 6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: التوقعات المالية تحولت باتجاه العجوزات، حيث تعطي الحكومة الأولوية لإنجاز مشاريع وبرامج رؤية 2030





أقر مجلس الوزراء السعودي في 6 ديسمبر ميزانية الدولة للعام المالي 2024، والتي جاءت متضمنة بعض التغييرات الطفيفة لما جاء في البيان التمهيدي للميزانية الصادر في سبتمبر من العام الحالي. وفيما يلي أبرز ما ورد في الميزانية:

المصروفات

هناك تحول باتجاه تصاعدي في تقديرات الإنفاق في الميزانية على المدى المتوسط. قُدرت قيمة إجمالي الإنفاق للعام 2024 بنحو 1,25 تريليون ريال، بزيادة 11 بالمائة عن التقديرات لنفس هذا العام والتي وردت في بيان ميزانية 2023 والتي كانت عند 1,13 تريليون ريال. كذلك، ارتفعت التقديرات لميزانية عام 2025 إلى 1,3 تريليون ريال، وهي تفوق بنسبة 15 بالمائة التقديرات التي جاءت في تقديرات العام الماضي. رغم ذلك، تتوقع الجهات المختصة أن يأتي الإنفاق التقديري للعام 2024 أقل من الإنفاق الفعلي للعام 2023، والذي قدرته قيمته بـ 1,28 تريليون ريال (شكل 2).

هناك بضع نقاط يجب ملاحظتها مما ذكر أعلاه. أولاً، الإنفاق الفعلي لعام 2023 جاء أعلى من الإنفاق المقدر في الميزانية بنسبة 14,5 بالمائة، وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها: زيادة المنافع الاجتماعية (التي شهدت دعماً متصل بالتضخم استمر طوال العام)، والارتفاع الكبير بنسبة 29 بالمائة في الإنفاق الرأسمالي، وتكاليف المشتريات التي جاءت أعلى من المتوقع. ثانياً، وفي ظل هذا التجاوز في الإنفاق، يبدو أن تقديرات الإنفاق في ميزانية 2024 هي منخفضة للغاية. لا يمكن استبعاد خفض الإنفاق في عام 2024، لكن يبدو أن هذا الأمر غير مرجح بالنظر إلى أن عدداً من أهداف الرؤية المؤقتة لعام 2025 بدأت تلوح في الأفق، وأن مدخلات المشاريع (الأجور، والمواد) آخذة في الارتفاع بشدة.

علاوة على ذلك، هناك مجال لزيادة الإنفاق: بناءً على بيان الميزانية، سيصل إنفاق عام 2024 إلى 41,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أي أقل بنحو 4,5 نقطة مئوية من إنفاق عام 2023 (شكل 3). إضافة إلى ذلك، هناك نطاق واسع للمزيد من إصدار الدين لتمويل ذلك الإنفاق، حيث أن دين الحكومة المركزية الحالي يقل عن 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في غضون ذلك، قررت الميزانية خفض الإنفاق الرأسمالي إلى 189 مليار ريال عام 2024، أو ما يقل بنسبة 6,9 بالمائة عن الإنفاق الفعلي لهذا العام. على أحد المستويات، يعتبر هذا الانخفاض معقولاً، بالنظر إلى أن الزيادة الكبيرة في عام 2023 كانت تعود جزئياً إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تم تأجيلها بسبب تفشي كوفيد-19؛ في الواقع، لا يزال المبلغ المقدر في الميزانية للعام 2024 مرتفعاً، مقارنة بالبيانات التاريخية الحديثة. أيضاً، يعتبر خفض في مخصصات الإنفاق الرأسمالي مفهوماً، في ظل الأوضاع الحالية لأسعار النفط. مع ذلك، فإننا نميل باتجاه أن يأتي الإنفاق الرأسمالي الفعلي العام القادم أعلى من الإنفاق المقرر في الميزانية، وذلك نظراً لكثافة المشاريع المتميزة التي سيتم تسليمها.

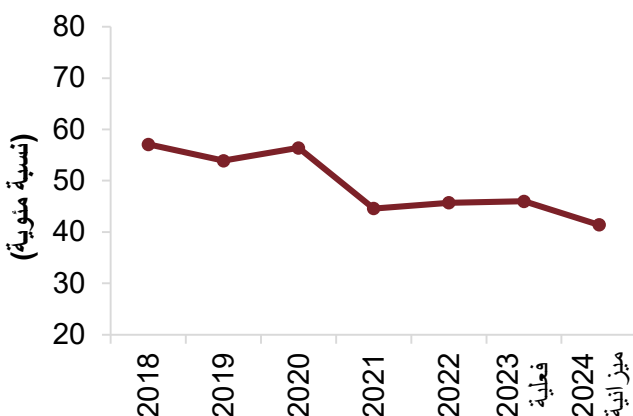
قُدرت قيمة إجمالي الإنفاق للعام 2024 بنحو 1,25 تريليون ريال، بانخفاض نسبته 2,3 بالمائة عن الإنفاق الفعلي عام 2023.

لكن، هناك تحول باتجاه تصاعدي في تقديرات الإنفاق في الميزانية في المدى المتوسط،

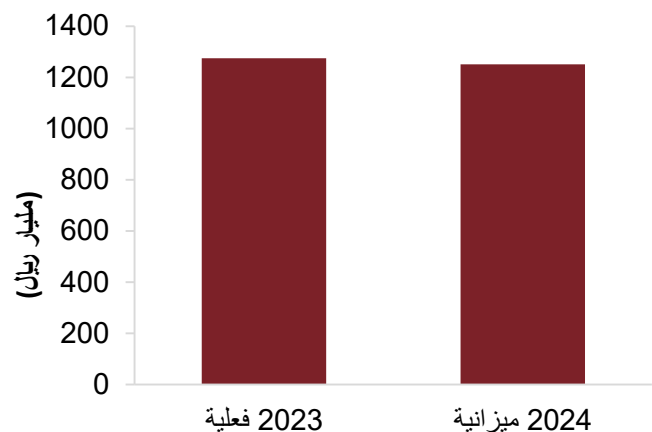
من وجهة نظرنا، هناك مجال لزيادة في الإنفاق العام القادم.

ارتفع الإنفاق الرأسمالي الفعلي للحكومة المركزية عام 2023 بنسبة 29 بالمائة، مقارنة بما كان مقرراً هذا العام. ومن المتوقع أن ينخفض بنحو 7 بالمائة في عام 2024، على الرغم من أنه ربما يكون من الصعب تحقيق ذلك، في ظل الضيق الذي تشهده سوق المشاريع.

شكل 3: الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يتوقع أن يواصل انخفاضه



شكل 2: الحكومة تتوقع تقلص الإنفاق بدرجة طفيفة العام القادم





تم تقدير قيمة الإنفاق الجاري بنحو 1,062 تريليون ريال، أو ما يقل بنسبة 1 بالمائة عن الإنفاق الجاري الفعلي لهذا العام، رغم ارتفاع مخصصات معظم البنود الرئيسية. يتوقع أن ترتفع مخصصات بند "الأجور والمرتبات" بنسبة 1,5 بالمائة عام 2024، في أعقاب ارتفاعها بنسبة 4,3 بالمائة هذا العام. إن الحفاظ على معدل نمو مخصصات الأجور عند 1,5 بالمائة أمر صعب، في ظل ضيق سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة منافسة القطاع الخاص على المواهب السعودية.

مع ذلك، تراجع هذا البند - رغم إنه كبير بالقيمة الإسمية - كحصة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 26,5 بالمائة في عام 2018 إلى 19,3 بالمائة هذا العام. وهناك انخفاض آخر منتظر العام القادم، إلى 18 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بافتراض أنه سستم المحافظ على تكلفة الأجور عند التكلفة المقررة في الميزانية (شكل 4). وحتى في حال ارتفاع الإنفاق على هذا البند بنسبة 4,3 بالمائة أخرى، فإن حصته من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ستراجع إلى 18,5 بالمائة.

شهد استخدام السلع والخدمات زيادة صغيرة في المبالغ المخصصة في الميزانية مقارنة بهذا العام (أقل من 2 بالمائة). وجاء الإنفاق الفعلي في هذا البند عام 2023 أعلى بكثير مما كان مقرراً في الميزانية (بنسبة 25 بالمائة)، ويعود ذلك جزئياً إلى الارتفاع الكبير في الإنفاق الرأسمالي، حيث أن معظم السلع والخدمات متصلة بالإنفاق على المشاريع. يُتوقع أن يعتدل النمو في تكلفة المدخلات المستوردة، تماشياً مع تراجع التضخم العالمي في عام 2024، لكن يبدو أن التكاليف المحلية ستترفع مرة أخرى، نظراً لضيق سوق المشاريع.

يتوقع أن يتراجع الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنسبة 36 بالمائة. هذا التوقع قائم على افتراض أن علاوة التضخم وغيرها من التدابير الرامية إلى دعم الأسر محدودة الدخل ستنتهي في ديسمبر 2023 ولن يتم تمديدها. ولكن، في حال استمرار تلك التدابير، فإن ذلك يمثل مخاطر باتجاه الأعلى على توقعاتنا للإنفاق.

بالنظر إلى الميزانية من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، بقي قطاع "الخدمات العسكرية" يشكل أكبر شريحة منفردة للإنفاق، وهو مهيباً للمزيد من الارتفاع الكبير في عام 2024 (زيادة 8,5 بالمائة عن الإنفاق الفعلي لهذا العام) (جدول 1، وشكل 5). وتفسر الجهود لتوطين الصناعات العسكرية معظم هذه الزيادة، حيث تستهدف رؤية 2030 رفع نسبة المشتريات العسكرية من السوق المحلي إلى 50 بالمائة. مع ذلك، ربما تكون التوترات الإقليمية المتزايدة هي الأخرى لعبت دوراً في زيادة المخصصات. معظم القطاعات الأخرى شهدت خفضاً لمخصصاتها. والجدير بالذكر، أن قطاع "الصحة والتنمية الاجتماعية" من المقرر أن يشهد تراجعاً بنسبة 14 بالمائة، وإن كان ذلك بعد تحقيق مكاسب كبيرة في عام 2023. وفي الحقيقة، تصارع العديد من الدول للإبقاء على الإنفاق على هذا البند تحت السيطرة، نظراً لتزايد انتشار "أمراض نمط الحياة"، على الرغم من أن النظام الصحي في القطاع الخاص الذي يتطور بسرعة في المملكة سيساعد على تخفيف بعض الضغط.

يتوقع أن ترتفع مخصصات "الأجور" بنسبة 1,5 بالمائة عام 2024. ومرة أخرى، تبدو هذه التوقعات متفائلة في ظل سوق عمل ضيقة.

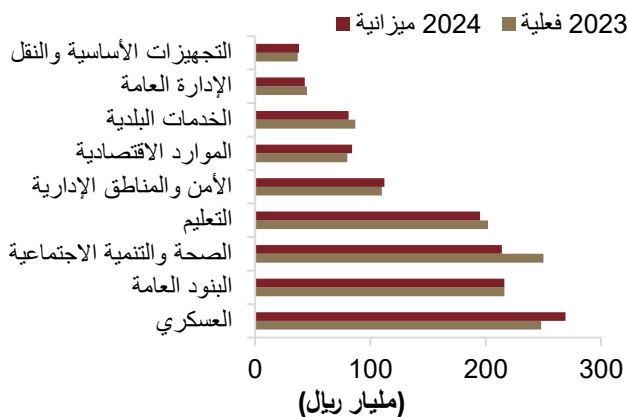
التوقعات بشأن تكاليف المشتريات متوازنة.

يتوقع تراجع كبير في الإنفاق على المنافع الاجتماعية، لكن هذا الخفض قائم على افتراض عدم تمديد مختلف المنافع المرتبطة بالتضخم مرة أخرى.

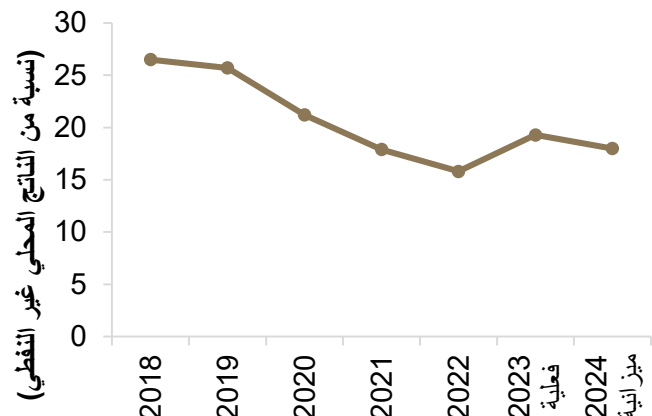
بقي قطاع "الخدمات العسكرية" يشكل أكبر شريحة منفردة للإنفاق، وقد شهد ارتفاعاً بنسبة 21 بالمائة في مخصصاته التقديرية. ويرجح أن الكثير من الإنفاق المخصص يتصل بخطة توطين الصناعات العسكرية.

شهدت معظم القطاعات الأخرى خفضاً لمخصصاتها، وأبرزها قطاع "الصحة والتنمية الاجتماعية".

شكل 5: التغير السنوي في الإنفاق، حسب القطاعات (الإنفاق الفعلي لعام 2023، مقارنة بالإنفاق التقديري لعام 2024)



شكل 4: شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في الحجم النسبي للإنفاق على الأجور والمرتبات





جدول 1: بنود الإنفاق في ميزانية 2024

(مليار ريال)				مخصصات الميزانية
الفرق بين مقرر 2024- فعلي 2023	2024 (إنفاق مقرر)	2023 (إنفاق فعلي)	2023 (إنفاق مقرر)	
-24	1251	1275	1114	الإنفاق الكلي
-2	43	45	37	الإدارة العامة
21	269	248	259	الخدمات العسكرية
2	112	110	105	الأمن والمناطق الإدارية
-6	81	87	63	الخدمات البلدية
-7	195	202	189	التعليم
-36	214	250	189	الصحة والتنمية الاجتماعية
4	84	80	72	الموارد الاقتصادية
1	38	37	34	البنية التحتية والنقل
0	216	216	165	البنود العامة

نص مظل 1: تحول تصاعدي في الإنفاق الحكومي

شهد العامان السابقان تحولاً تصاعدياً كبيراً في الإنفاق، حيث يمكن ملاحظة ذلك في التغير كنسبة مئوية في الإنفاق الاسمي (متوسط سنوي بأكثر من 10 بالمائة) وكذلك في التباين بين الإنفاق الفعلي والإنفاق المقدّر في الميزانية (شكل 6).

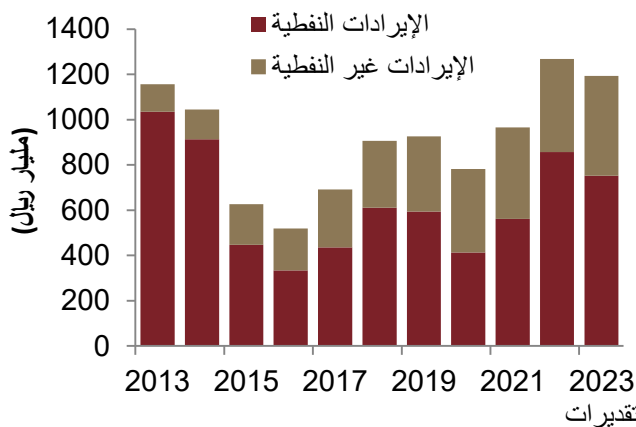
خلال سنوات "الطفرة" بين عامي 2010 و2014 تخطى الإنفاق الفعلي الإنفاق المقرر في الميزانية بمتوسط سنوي بلغ 210 مليار ريال، أو 8 بالمائة من متوسط الناتج المحلي الإجمالي. كانت هذه السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار النفط ورقابة مركزية أقل على إنفاق الوزارات. لم يؤثر انهيار أسعار النفط في نهاية عام 2014 كثيراً على الإنفاق في عام 2015، ولكن بحلول عام 2016 تم استخدام المكايح بقوة. جاء الإنفاق الفعلي في ذلك العام دون الإنفاق المقدّر في الميزانية بدرجة طفيفة (وجاء أقل من الإنفاق الفعلي للعام السابق بنسبة كبيرة بلغت 17 بالمائة). ومع ظهور رؤية 2030، تم تبني نهج جديد أكثر انضباطاً في وضع الميزانية والإنفاق. وهكذا، بلغ متوسط الإنفاق السنوي الزائد في الفترة بين عامي 2016 و2021 نحو 31 مليار ريال، أو 1 بالمائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم أن البيانات لفترة عامين لا تشير إلى اتجاه ما، لكن التباين بين الإنفاق المقدّر في الميزانية والإنفاق الفعلي بدأ يكبر مرة أخرى. بلغ متوسط الفجوة للعامين 2022 و2023 أقل بقليل عن 180 مليار ريال،

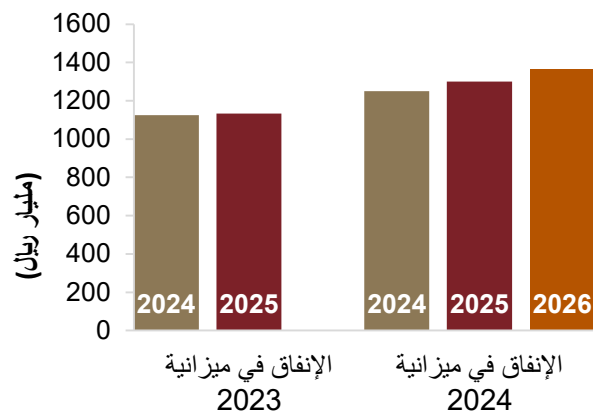
شهدت الميزانية الجديدة تحولاً تصاعدياً في التوقعات المتصلة بالإنفاق في المدى المتوسط.

الآن يبدو أن الحكومة مستعدة لقبول عجوزات معتدلة في الميزانية، في سبيل ضمان تنفيذ مشاريع وبرامج رؤية 2030.

شكل 7: الإيرادات الفعلية، حسب النوع



شكل 6: هناك تحول تصاعدي في تقديرات الإنفاق





أو ما يعادل 4,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. من المؤكد أن التضخم العالمي غير المتوقع ساهم في تلك الفجوة، لكن التحول في التركيز باتجاه انطلاق برامج رؤية 2030 والابتعاد عن توازن الميزانية كذلك لعبا دوراً. أيضاً، كانت هناك جهود مفهومة ترمي إلى التعويض عن الأوضاع النقدية المقيدة إلى حد كبير من خلال التيسير المالي.

والنتيجة هي أنه بينما توقعت ميزانية 2023 تحقيق فوائض مالية صغيرة في الفترة 2023-2025، لكن التوقعات الآن تذهب نحو العجز. ويشير هذا إلى أن الأولوية هي تنفيذ مشاريع رؤية 2030، مع القبول ضمناً بعجز الموازنة إذا كان هذا هو ما يتطلبه الأمر. مع ذلك، يلاحظ أن الإنفاق "الزائد" لم يشكل ضغطاً على معايير مهمة، أبرزها نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

الإيرادات:

قدّرت الميزانية إجمالي الإيرادات بنحو 1,17 تريليون ريال في عام 2024، بزيادة 2,3 بالمائة فقط عن الحجم الذي كان مقدراً في بيان ميزانية 2023. وفي نفس ذلك البيان، جاء أن الإيرادات يتوقع أن تصل إلى 1,26 تريليون ريال في ميزانية عام 2026، بزيادة نسبتها 4,5 بالمائة عن حجم الإيرادات المقدرة في ميزانية العام الماضي. وكما هو الحال مع الإنفاق، يتوقع أن تأتي الإيرادات منخفضة مقارنة بالإيرادات الفعلية للعام 2023. الحكومة تقدر الإيرادات بنحو 1,19 تريليون ريال، مما يعني أن الإيرادات المقدرة تقل بنسبة 2 بالمائة عن مستوى إيرادات العام القادم (شكل 7).

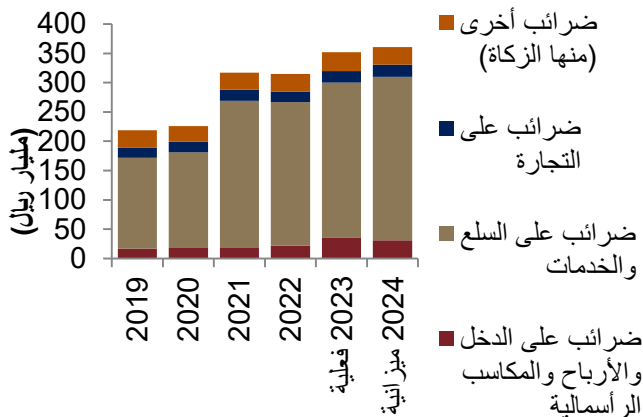
وكما هو الحال دوماً، يتوقف الكثير على توقعات عائدات النفط، ومفهوم أن السلطات قد تبنت موقفاً حذراً، في ظل المعطيات الحالية لسوق النفط. ومن الطبيعي ألا تكشف الجهات المختصة عن افتراضات أسعار النفط وإنتاجه (يتم إدراج الإيرادات النفطية ضمن شريحة "إيرادات أخرى"). لكن، ومع ذلك، يبدو من تقديرات إيرادات النفط لعام 2023 أن الجهات المختصة تدرج توزيعات الأرباح من أرامكو "المرتبطة بالأداء" في افتراضاتها المتعلقة بإيرادات النفط (بدلاً من معاملتها كوسائل لتمويل العجز) (شكل 8). ورغم أن هذه الأرباح متغيرة بشكل واضح، لكن التدفق النقدي الحر لأرامكو كبير من الناحية الهيكلية بما يكفي، بحيث يستطيع المرء أن يتوقع أرباحاً بقيمة 150 مليار ريال في العام القادم. في الواقع، تؤدي هذه الأرباح إلى رفع حصة الحكومة المركزية من عائدات صادرات النفط من حوالي 70 بالمائة في عام 2022 إلى ما يقارب 90 بالمائة في عام 2024. ووفقاً لتقديراتنا التقريبية، استخدمت الحكومة سعراً للنفط عند 76 دولاراً للبرميل لحساب إيراداتها للعام 2024 (هذه التقديرات قائمة على افتراضنا بأن تخفيضات المملكة لإنتاجها من النفط الخام سيتم تمديدها حتى النصف الثاني من عام 2024).

الإيرادات التقديرية للعام 2024 جاءت أقل من
الإيرادات الفعلية للعام 2023.

تحسنت توقعات الإيرادات النفطية، مع إدراج توزيعات
الأرباح "المرتبطة بالأداء" من أرامكو.

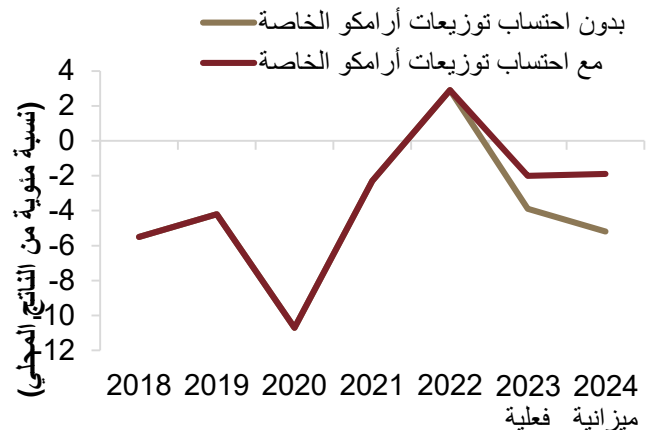
تقدر الميزانية زيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة
بنسبة 6 بالمائة، رغم أن معدل النمو الفعلي ربما يكون
أعلى من ذلك بكثير.

شكل 9: إيرادات الضرائب غير النفطية، حسب النوع



ضرائب أخرى = ضرائب أخرى (منها الزكاة)
ضرائب الأعمال التجارية = ضرائب على التجارة والمعاملات (رسوم جمركية)
ضريبة المؤسسات = الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية

شكل 8: إدراج توزيعات الأرباح "المرتبطة بالأداء" المقدمة من أرامكو
يساعد على توقعات الأوضاع المالية





في غضون ذلك، تقدر الميزانية ارتفاع البند الرئيسي في الإيرادات غير النفطية، ضريبة القيمة المضافة، بنسبة تقل قليلاً عن 6 بالمائة. ويبدو هذا التقدير منخفضاً إلى حد ما، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لقطاع "تجارة الجملة والتجزئة" ارتفع بنسبة 12 بالمائة في الشهور التسعة الأولى من عام 2023، على أساس سنوي، ومن المتوقع أن يسجل مكاسب مشابهة في عام 2024 (شكل 9). وبالمثل، فإن خفض المقدّر في الضرائب على الشركات الأجنبية ربما يكون أيضاً متشائماً بصورة غير مبررة، في ظل الجهود المكثفة لجذب الشركات الإقليمية لنقل مقراتها الرئيسية إلى المملكة.

بناءً على تلك المصروفات والإيرادات التقديرية، يتوقع تحقيق عجز معتدل، عند 79 مليار ريال عام 2024، أو ما يعادل 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا العجز يقل قليلاً عن العجز الفعلي في ميزانية 2023، والذي بلغ 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاء في بيان الميزانية، أن هذا العجز سيتم تمويله بالدين، والذي يتوقع أن يصل إلى 1,1 تريليون ريال، أو ما يعادل 26 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2024.

الأداء المالي في عام 2023

وفقاً لبيان الميزانية، بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية نحو 1,193 تريليون ريال في عام 2023، بزيادة نسبتها 5,6 بالمائة عن قيمة الإيرادات التقديرية لعام 2023، ولكن بانخفاض بنسبة 7 بالمائة عن قيمة الإيرادات الفعلية لعام 2022. وكما أشار تقرير الميزانية، يعود الفضل في تخطي الإيرادات الفعلية للإيرادات التقديرية بالدرجة الأولى إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية، التي توسعت تماشياً مع النشاط المحلي القوي. كذلك، جاءت الإيرادات الضريبية مدعومة بالتحسن الواضح في شبكة الضرائب. التراجع الإجمالي في الإيرادات مقارنة بعام 2022 هو بالأساس نتاج للإيرادات النفطية، التي تضررت التخفيضات التي أجريت على الإنتاج (عام 2022 كان كذلك عاماً استثنائياً للإيرادات النفطية). لاحظ أن انخفاض إيرادات النفط قد توقف من خلال إدراج توزيعات أرباح أرامكو "المرتبطة بالأداء" (بقيمة 75 مليار ريال سعودي)، والتي تم دفعها ابتداءً من النصف الثاني وما بعده. وكما ذكرنا آنفاً، جاء الإنفاق الفعلي أعلى بنحو 14,5 عن الإنفاق المقدّر في ميزانية عام 2023، وتعود تلك الزيادة في جزء كبير منها إلى القفزة الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي التي بلغت نسبتها 29 بالمائة. ويشير ذلك الارتفاع، إلى كثافة أعمال المشاريع الجاري تنفيذها حالياً، حيث يتعين على الحكومة المركزية التنافس على الموارد الشحيحة مع صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو، فضلاً عن مستثمري القطاع الخاص.

وبناءً على ما تقدم، تتوقع الجهات المختصة عودة الميزانية إلى العجز هذا العام، ولكنه عجز صغير يعادل فقط 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبصفة عامة، هذا الأداء ليس سيئاً، في ظل ضغوط الطلب والأسعار محلياً وداخلاً المملكة على حدّ سواء. علاوة على ذلك، نلاحظ النطاق الواسع لتمويل الدين، وكذلك المدخرات الكبيرة للقطاع العام (على الأقل في صندوق التنمية الوطني).

تتوقع الميزانية تقلص العجز بدرجة طفيفة جداً، إلى 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام القادم.

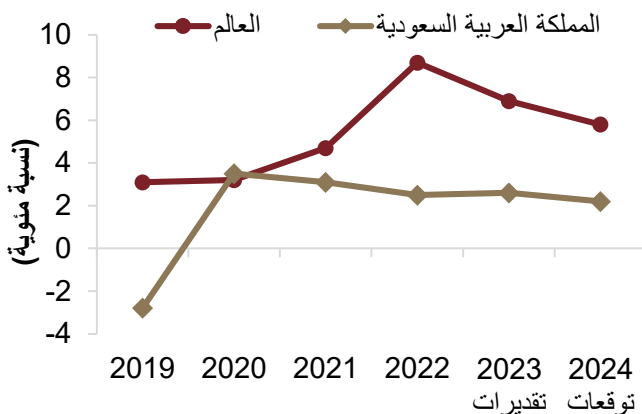
يتوقع أن يصل دين الحكومة المركزية إلى 26 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العام القادم.

تأثر الأداء المالي للعام 2023 بالتراجع الحاد في الإيرادات النفطية، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وحجم إنتاجه.

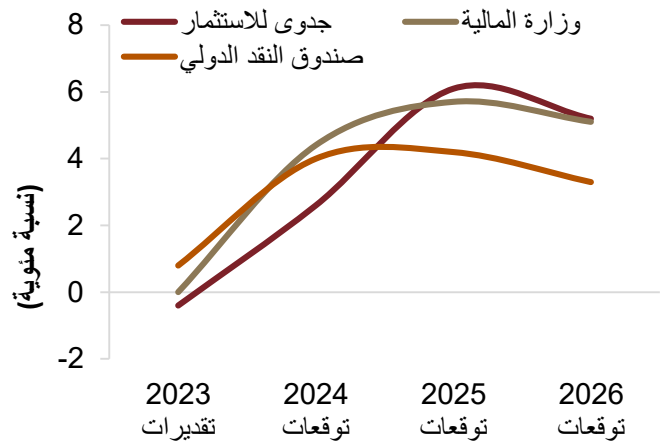
جاء الإنفاق الفعلي أعلى بدرجة كبيرة عن الإنفاق التقديري، نتيجة للضيق الشديد في سوق المشاريع، وبقاء التضخم العالمي مرتفعاً.

بقي العجز تحت السيطرة، بفضل أداء قوي آخر حققته إيرادات الضرائب.

شكل 11: يتوقع أن تظل معدلات التضخم السعودي مقبولة



شكل 10: التغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي





الأداء الاقتصادي والتوقعات المستقبلية

وفقاً لبيان الميزانية، يتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بنسبة 0,03 بالمائة عام 2023. هذا الرقم يزيد بعض الشيء على إجماع رأي المحللين، حيث يتوقع معظم المحللين انكماشاً بسبب التخفيضات الكبيرة التي أجريت على إنتاج النفط. مع ذلك، ينبغي أن ينصب التركيز على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي يعتبر المحرك الرئيسي لخلق الوظائف، إن لم يكن له إسهام آخر. وتتوقع الميزانية نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5,9 بالمائة هذا العام. هذا التقدير يعتبر معقولاً، وإن كان الكثير يعتمد على الأداء في الربع الرابع. وعموماً، تعتبر المؤشرات المبكرة مشجعة.

بالنظر إلى عام 2024، يتوقع بيان الميزانية أن ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد العام القادم، ليصل إلى 4,4 بالمائة. وإذا كان إنتاج النفط، كما يبدو مرجحاً، إما ثابتاً أو أقل قليلاً في العام المقبل، فإن ذلك سيعني زيادة كبيرة للغاية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي - أكثر من 7 بالمائة، إذا كان الافتراض العملي هو استقرار الناتج المحلي الإجمالي النفطي. ورغم أن النشاط المحلي يتوقع أن يبقى نشطاً جداً، إلا أن هذا يبدو مفرطاً. ومن الواضح، يعتمد الكثير على سيناريو إنتاج النفط، وربما يكون تم إعداد الميزانية في وقت بدت فيه زيادة الإنتاج احتمالاً واقعياً (شكل 10).

يُنتظر أن تواصل الضغوط التضخمية في المملكة تراجعها (شكل 11). لقد ساعد الدولار الأقوى من المتوقع في تخفيف ضغوط أسعار الواردات القادمة من الصين ومنطقة اليورو، وحتى لو بدأ الدولار يضعف العام القادم (وهو أمر معقول بسبب خفض المحتمل في أسعار الفائدة)، فإن إعانات الدعم الموجبة بشكل جيد ستمنع تمرير التكاليف بشكل أكثر حدة إلى المستهلك السعودي. هناك منافسة شديدة بين الشركات المحلية، ولذلك معظمها غير مستعد لتمرير تكاليف المدخلات المرتفعة إلى المستهلك. ويبدو من غير المرجح أن يتغير هذا الحال في العام القادم.

كان نمو القطاع غير النفطي قوياً هذا العام، وإن كانت النتيجة الدقيقة ستعتمد على أداء الربع الرابع.

توقعات الحكومة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,4 بالمائة العام القادم، تفترض زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

يُنتظر أن تواصل الضغوط التضخمية في المملكة تراجعها.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من وزارة المالية، و"ساما"، وشركة رويترز، ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة بخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنية، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.